الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
17 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوتاغيرا ..... (أوغندا)

ثم: السيدة كارفالهو (نائب الرئيس) ..... (البرتغال)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-53966 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/60/123، A/60/131، A/60/157، A/60/164، A/60/172، A/60/403-S/2005/621 و A/60/405-S/2005/623)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/60/129 ، A/60/130، A/60/336، A/60/403-S/2005/621 وA/60/405-S/2005/623)

١ - **السيد كوستا** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): أوضح في معرض تقديمه للبندين ١٠٦ و ١٠٧ من جدول الأعمال أن ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقتضي منه أن يمنع وأن يحد من التكاليف الإنسانية والاجتماعية للمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب باتباع نهج شامل ومتوازن. وأضاف أن مكتبه يعتبر الجريمة هي السبب وهي النتيجة للفقر وعدم الأمن والتخلف، ولذلك فإن المكتب يسعى، وهو يحارب الجريمة، إلى العمل متآزراً مع مؤسسات التنمية. وقد حقق مكتب الأمم المتحدة المذكور تقدّماً كبيراً في هذا الصدد منذ سنة ٢٠٠٢ عندما بدأ في إعادة صياغة سياسات المخدرات والجريمة في قالب إنمائي أوسع نطاقاً، استناداً إلى تعزيز العدالة والإدارة الرشيدة وفي الوقت نفسه تجميع عناصر المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب في مظلة عملية واحدة. فاتجاهات المخدرات غير المشروعة يقررها إلى حدٍ ما العرض والطلب، بيد أن زراعة المخدرات إنما تدور أيضاً حول الفقر، تماماً كما أن إساءة استعمال المخدرات تدور أيضاً حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعندئذ تعتبر التنمية الريفية هي العلاج الشافي لزراعة المخدرات، ويعتبر منع المخدرات وسيلة هامة لاحتواء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويمكن توسيع نطاق هذا التحليل ليشمل ميادين أخرى، من بينها الاتجار بالأشخاص، في حين يجب معاقبة الجناة، وهناك أيضاً حاجة إلى معالجة أسبابه الرئيسية.

٢ - ومضى قائلاً إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كان في السنتين الماضيتين يعالج قضايا منع المخدرات ومكافحة الجريمة بطرق تسري في اختصاصاته القضائية الداخلية وقطع في الآونة الأخيرة شوطاً أبعد، بتعزيز المبادرات التي تمر عبر اختصاصات كثير من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الوطنية حيث يكون الهدف هو إقامة تحالف عالمي في سبيل تحقيق الهدف المشترك لمكافحة الجريمة ومنع الإرهاب وتعزيز العدالة من أجل الجميع.

٣ - وبالإضافة إلى السعي لضمان أن تترجم إلى سياسات محلية الاتفاقيات الثلاث التي أعدتها الأمم المتحدة بشأن المخدرات، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعتبر أيضاً الأمين لخمسة صكوك حديثة هامة لمكافحة الجريمة، وهي اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها واتفاقية مكافحة الفساد. وقال إن الصك المذكور الأخير الذي يدخل حيِّز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، يمثل فتحاً جديداً حقيقياً في أنه أتاح للمرة الأولى آلية لإعادة ثروة منهوبة من بلد إلى آخر، وهو ما يمكن أن يعني ضخ أموال غير متوقعّة من أجل التنمية. كما أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بسرعة بشأن هذه الصكوك إنما يعكس الوعي الجديد بأن غسل الأموال والفساد والإرهاب لها بُعد دولي وأثر على السلام والأمن والتنمية.

٤ - وبعد الترحيب بالتشجيع الذي حظي به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جانب الأمين العام وفريقه الرفيع المستوى ومن جانب القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥، قدم وصفاً لأعماله في مختلف المجالات. فقد أصدر

المكتب في الآونة الأخيرة تقريراً عن الجريمة والتنمية في أفريقيا، وهو ما يقدّم دليلاً على أن كوكايين كولومبيا وهيروين أفغانستان ينتقلان عبر الحدود داخل القارة لتجنّب كشفهما ويبين أن أفريقيا كانت أيضاً هدف العصابات الإجرامية التي اعتادت على استغلال حالات ما بعد الصراع، مما يزيد خطورة الجريمة التقليدية والعنف في المناطق الحضرية. زيادة على ذلك، فإن عدم كفاية قوة الشرطة والنظم القضائية في أفريقيا يعتَبر في حد ذاته مغرياً على ارتكاب الجريمة.

٥ - وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديره للرئيس النيجيري أوباسانجو الذي قدم تأييداً قويا لمبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المموّل بمنحة قدرها ٣٢ مليون دولار من الاتحاد الأوروبي، لمكافحة الفساد والجريمة المالية في نيجيريا. وفي الواقع، يتصف هذا البلد، بسبب الجريمة والفساد، بوجود أعلى معدل لهروب رؤوس الأموال في العالم. فإذا لم يوجد تغيُّر، فمن غير الواقعي توقُّع معونة إنمائية لكي تصل إلى المنتفعين المقصودين دون المساس بها. ووفقاً لذلك أعدّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالمشاركة مع خبراء أفارقة، برنامج عمل لتقديم المساعدة في تبسيط سيادة القانون في البلدان الأفريقية. ويبقى بعد ذلك على الحكومات الأفريقية والمؤسسات المهتمة بأن تدرج عناصر هذا البرنامج في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ويبقى على شركاء التمويل أن يخصصوا مساعدة إنمائية رسمية للمشاريع الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء القارة.

٦ - ومضى قائلاً إن هناك قارات أخرى تتأثر بالمثل بسبب المخدرات والجريمة والفساد. وقد عملت كولومبيا التي عانت بشكل كبير من التحالف الشرير بين المتاجرين بالمخدرات وعصابات المغاوير بكل إقدام لمكافحة إنتاج المخدرات والتمرّد وذلك بالجمع بين جهود الحظر ونُظم الإعالة المستدامة. واستدرك قائلاً إنه في حين أظهرت دراسة استقصائية حديثة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حدوث انخفاض منذ سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٥٠ في المائة في زراعة شجيرات الكوكا في هذا البلد، ظلت كولومبيا هي المُنتج الأول للكوكا في العالم، حيث يخصها أكثر من نصف الكميات المعروضة على المستوى العالمي. وقد تأثرت البلدان المجاورة أيضاً كما تأثرت بلدان في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، حيث وقعت في براثن الحلقة بين الجريمة والفساد وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات. ويتطلب نطاق المشاكل وطبيعتها وتعقدها زيادة الدعم المقدَّم من المجتمع الدولي.

٧ - وأضاف قائلاً إن هناك تحدياً هاماً آخر يتمثل في أفغانستان، من حيث أنشطة مكافحة المخدرات وتخفيف معاناة سكان خارجين من أتون حرب دامت ربع قرن. وفي حين أظهرت أحدث دراسة استقصائية أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة انخفاضاً بنسبة ٢١ في المائة في زراعة الأفيون هناك، ازدادت زراعة الأفيون في بعض المناطق بسبب الفساد. وأكد على أن واحداً من أهم الدروس المستفادة من تجربة أفغانستان في سنة ٢٠٠٥ هي أنه في كل منطقة انخفضت فيها الزراعة بدرجة كبيرة، توافرت فيها تنمية بديلة. ومرة أخرى، كان المفتاح لكل ذلك هو وجود نهج متوازن شامل، مع استعداد المجتمع الدولي لمعالجة المشكلة في نفس الوقت في عدد من الجبهات المختلفة. وأشار في هذا الصدد إلى الحاجة إلى تعزيز الأمن على الحدود وإنفاذ القوانين في البلدان التي تقع بين المناطق المنتجة للمخدرات والمحاور الرئيسية للمخدرات، في أوروبا وروسيا. وقال إن ميثاق باريس، وهو مبادرة تهدف لتحقيق هذه الغاية، بدأ يؤتي ثماره بالفعل، وأعرب عن الأمل في أن يتسع نطاقه عما قريب لمحاربة تمويل الإرهابيين وغسل الأموال والجريمة والفساد بشكل أشد في البلدان المعنية.

٨ - ومضى قائلاً إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سوف يعمد إلى زيادة التركيز على مناطق معيَّنة. وتقريره عن أفريقيا سوف تتبعه بالتالي دراسة مماثلة تتعلق بمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، وربما آسيا فيما بعد. ويعتزم المكتب أيضاً إصدار أول تقرير عن الاتجار بالأشخاص في المستقبل القريب. وفي حين سيواصل مجال عملياته معالجة نفس المجالات الأساسية كما حدث من قبل، فإنه سوف يسعى إلى إقامة شراكة أقوى مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بغية إقامة صلات بين عملية حفظ السلام واستعادة سيادة القانون في حالات ما بعد انتهاء الصراع. واستدرك قائلاً إن المكتب المذكور لا يمكن أن يحقق النجاح ما لم تتوافق جهوده المبذولة بشكل أفضل مع احتياجات البلدان التي تقدَّم إليها المساعدة، هذا إلى جانب ما تراه الجهات المقرضة والجهات المانحة الدولية. وبهذه الروح، فإنه يطلب إلى البلدان المتقدمة النمو، أن تفكّر جدياً في مضاعفة نسبة الموارد المخصصة لمشاريع العدالة الجنائية في المساعدة الإنمائية المقدمة منها، وذلك لكي تبلغ نظم العدالة في البلدان النامية نفس المستوى كما هو في البلدان الغنية وبالتالي تسهم بشكل كبير في مكافحة الاتجار بالمخدرات وفي مكافحة الجريمة والفساد والإرهاب.

٩ - **السيد بازيل** (أفغانستان): أكد على أن التطورات الإيجابية في أفغانستان تحققت بفضل جهود الحكومة متضافرة مع ضبط النفس لدى زارعي الأفيون، مما أسفر عن انخفاض بنسبة ٢١ في المائة في زراعة الأفيون التي ورد ذكرها آنفاً. وركّز على أهمية المشاركة في المسؤولية وقال إن أفغانستان تحتاج لمواصلة هذا الاتجاه إلى مساعدة المجتمع الدولي، وخصوصاً فيما يتعلق بأفقر قطاعات السكان التي عانت من ويلات الصراع طوال ربع قرن. ويتعين إيجاد سُبل بديلة للأرزاق وذلك لاستبدال زراعة الأفيون، في حين يتعين إجراء خفض في طلب البلدان المستهلكة.

١٠ - **السيد غارسيا غونزاليز** (السلفادور): أشار إلى مشكلة عصابات الأحداث في المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى مع وجود صلات بأنشطة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، وتساءل عن إمكانية تعزيز التعاون التقني مع البلدان المعنية بغية التصدي لهذه المشكلة. وتساءل أيضاً عما إذا كان هناك أي احتمال مرتقب لإجراء الدراسات التي يضطلع بها لتقييم أثر عصابات الأحداث على الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - **السيد العنيزي** (الكويت): أثار مسألة بلدان العبور فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، وخصوصاً في الشرق الأوسط، حيث يتم تبادل ملايين الدولارات في هذا الخصوص. وتساءل ما هي التدابير المتخذة الآن أو المتوخاة للتصدي لهذه القضية؟

١٢ - **السيدة غارسيا- ماتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أشار إلى الصلات بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وطلب الحصول على معلومات أتم بشأن المساعدة المقدمة إلى البلدان المجاورة لكولومبيا في إعداد سياسات لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

١٣ - **السيد كوستا** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): أعاد التأكيد في معرض إجابته على تساؤلات أعضاء اللجنة، على دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للسياسات التي تنفذها حكومة أفغانستان.

١٤ - وأجاب على تساؤلات ممثل السلفادور فقال إن أثر العنف والاتجار بالأشخاص والأسلحة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ربما لم يتم تقديرها جيداً وهي تتطلب الآن إيلاء الاهتمام العاجل. وقال إن المكتب، بالتعاون مع البنك الدولي، سوف يعمل على تكرار الأنشطة التي يضطلع بها حالياً في أفريقيا مرة أخرى في منطقة البحر

الكاريبي وأمريكا الوسطى. وسوف يُضطَلع بدراسة تمهيدية من أجل إطلاق برنامج قائم على التنمية في المنطقة في فصل الربيع أو فصل الصيف عام ٢٠٠٦. وسوف تأخذ الدراسة في الحسبان الظاهرة المأساوية لعصابات الأحداث.

١٥ - أما فيما يتعلق بأثر صادرات المخدرات الأفغانية على بلدان العبور، وفقاً لدراسة استقصائية أجراها المكتب سوف يتم إصدارها عما قريب، فإن زراعة المخدرات على طول الحدود الجنوبية الشرقية لأفغانستان قد انتقلت إلى الأقاليم الشمالية الغربية، ونتيجة لذلك جرى تحوير الطريق الخاص لتهريب الأفيون بل وكمية أكبر من الهيروين. وبالتالي، انخفض التهريب عبر باكستان بنسبة ٣٧ في المائة في سنة ٢٠٠٤ وبنسبة ٢٠ في المائة في سنة ٢٠٠٥، وانخفض في جمهوريات آسيا الوسطى من نسبة ٢٤ إلى نسبة ١٩ في المائة. بيد أنه قفز من نسبة ٤٠ إلى ٦١ في المائة في جمهورية إيران الإسلامية. ومن هناك، فإنه يجد طريقه بدرجة متزايدة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي وهو ما أبدى ممثل الكويت قلقه في هذا الشأن (فهو يمر إلى قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة وإلى حد ما إلى المملكة العربية السعودية) قبل أن يتجه إلى أفريقيا ومقصده النهائي أوروبا التي تستهلك ثلاثة أرباع الأفيون الأفغاني.

١٦ - واعترف بأن الكوكايين في طريقه من كولومبيا إلى أمريكا الشمالية يسبب أضراراً فادحة في بلدان العبور، وهي مسألة يقوم مكتبه بالتحقيق فيها. ويولي المكتب المذكور أولوية للتصدي للتدفق المضاد للسلائف المستخدمة لتحويل عجينة الكوكا إلى هيدروكلوريد الكوكايين وهو يشعر بالامتنان لحكومة فنزويلا لما تبذله من جهود للحد من الاتجار بالكوكايين القادم من كولومبيا وبالسلائف المتجهة إلى كولومبيا.

١٧ - **السيدة سونايكي** (نيجيريا): قالت إن مكافحة الجريمة شيء معقد بسبب أن أفريقيا تواجه أيضاً قضايا التنمية. فنيجيريا تناشد المجتمع الدولي تأييد الوثيقة الختامية لاجتماع المائدة المستديرة بشأن ''الجريمة والمخدرات بوصفها عوائق أمام الأمن والتنمية في أفريقيا: تعزيز سيادة القانون'' المعقودة في أبوجا، نيجيريا.

١٨ - **السيدة هولغين كوبيار** (كولومبيا): قالت إن الحالة في كولومبيا تتسم بالصعوبة بشكل خاص لأن الجماعات المسلحة غير المشروعة قد وحّدت صفوفها مع المتاجرين بالمخدرات. ورغم هذا التعقيد فإن الحكومة استطاعت أن تحدّ بشكل كبير من عدد الهكتارات المخصصة لزراعة الكوكا واستحدثت برنامجاً لتوفير مشاريع المحاصيل البديلة للأسر المتضررة. بيد أن ارتفاع الطلب في البلدان المستهلكة يعتَبر عاملاً آخر من عوامل تعقيد المسألة.

١٩ - **السيد حسين** (باكستان): قال إنه يودّ أن يعرف ما هي المعايير التي استُخدمت في تقدير تجارة العبور من أفغانستان إلى بلدان أخرى. فإذا كانت الأرقام صحيحة، فإن باكستان تتساءل لماذا لم تنجح الجهود المبذولة للحد من تجارة العبور.

٢٠ - **السيدة فيلر** (المكسيك): قالت إن وفدها يرغب في أن يتلقى معلومات إضافية بشأن برامج وسياسات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق ببلدان العبور التي ذكرها المكتب.

٢١ - **السيد جلال** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه يود أن يعرف ما هي الإجراءات التي يتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شمال أفريقيا، على اعتبار أنها منطقة عبور وتخزين.

٢٢ - **السيد كوستا** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قال إن حكومة كولومبيا نجحت

في الحد من زراعة الكوكا بنسبة ٥٠ في المائة خلال ثلاث سنوات، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي. واستدرك قائلاً إنه يتفق مع ممثلي كولومبيا وأفغانستان بأنه من الضروري الحد من الطلب وكذلك الحد من العرض وينبغي أن تزيد البلدان المستهلكة جهودها المبذولة في هذا الصدد.

٢٣ - وبخصوص تعليقات ممثل باكستان بشأن التقديرات التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الزراعة والاتجار، أوضح أن المكتب يقوم الآن برصد الزراعة في اثني عشر بلداً تقريباً في أنحاء العالم. وخلال فصل الخريف، يقوم الخبراء التقنيين التابعين للمكتب المذكور بزيارة المزارعين في آلاف القرى لمعرفة ما إذا كانوا يقصدون أو لا يقصدون زراعة الأفيون؛ وفي فصل الشتاء، تلتقط مئات الصور من السواتل للتحقق من مدى تفاقم المشكلة؛ وخلال شهور الربيع، يعود الخبراء التقنيون إلى الميدان للتحقق من مدى دقة القراءات الساتلية. ويبلغ هامش الخطأ نحو ٨ في المائة. وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، فإن الأرقام تستمد من تقييمات تجريها وكالات الاستخبارات الوطنية.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتساؤل الموجه من المكسيك، قال إنه يقترح إمكانية إقامة ترتيب بغرض رصد التهريب من كولومبيا عبر أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. ويمكن للوثيقة التي يعتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إصدارها في الشهور القليلة القادمة أن تصلح كأساس لهذا المشروع.

٢٥ - واستجابة إلى التساؤل الذي طرحته ليبيا بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شمال أفريقيا، قال إن المكتب له ستة مكاتب في أفريقيا، بما في ذلك مكتب في القاهرة. وقال إن المشاريع تشمل رصد زراعة القنب في المغرب؛ مع إيجاد أنشطة بديلة من أجل مزارعي القنب؛ ومراقبة أثر تهريب القنب من شمال أفريقيا إلى أوروبا؛ والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والفساد؛ والاتجار بالهيروين القادم من أفغانستان. وقال إنه من المأمول فيه أن تساهم الحكومات الموجودة في المنطقة بموارد ومساعدة تقنية ليتسنى للمكتب زيادة أنشطته.

٢٦ - **السيد طومسون** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن بلغاريا ورومانيا اللتين بسبيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعن تركيا وكرواتيا المرشحتين للانضمام إلى الاتحاد، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إضافة إلى النرويج وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إنه من الأهمية البالغة معالجة الأسباب الأساسية للجريمة إلى جانب مشكلة الجريمة ذاتها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً أعمال برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، نظراً لأن التعاون الدولي يؤدي دوراً أساسياً في بناء القدرة الضرورية للتصدي للجريمة. وتُعتبر التدابير الدولية الفعّالة أساسية أيضاً لمكافحة شبكات الجريمة المنظمة، التي أخذت تُفنن أساليبها بدرجة متزايدة.

٢٧ - وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرحّب بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيّز النفاذ ونوّه بأن بروتوكولاتها الثلاثة دخلت أيضاً حيّز النفاذ. وأهاب بجميع الدول التي لم تُصدّق أو تنضم أو تنفذ الاتفاقية وبروتوكولاتها أن تفعل ذلك في أقرب موعد ممكن. وقال إن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص من أجل البغاء واستغلال العمالة يعتبران مجالين يثيران قلقاً متزايداً. ويعكف الاتحاد الأوروبي حالياً على إعداد خطة عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص تتيح إطاراً متوازناً ومتماسكاً لدعم إنفاذ القوانين وحماية ضحايا الاتجار.

٢٨ - وقال إن الاتحاد الأوروبي إذ يدرك أن الفساد عقبة أمام التنمية المستدامة وأن الجريمة المنظمة والإرهاب يتوقفان

إلى حدٍ كبير على الممارسات والشبكات الفاسدة، يرحّب الاتحاد بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ويتطلع إلى دخولها حيّز النفاذ في موعد لاحق هذه السنة. ويدرك الاتحاد الأوروبي أيضاً الحاجة إلى تعاون دولي فعّال في مكافحة الإرهاب ويواصل دعم الأعمال القيّمة التي يضطلع بها فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جهوده المبذولة لتيسير تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث عشرة وبروتوكولاتها بشأن الإرهاب.

٢٩ - وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالإزعاج إزاء الارتفاع الهائل في تعاطي المخدرات وحدوث إصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما بين متعاطي المخدرات. وإزاء الطابع العالمي للمشكلة، من الأمور الأساسية إيجاد تصدي فعال يقوم على تقاسم المسؤولية. وفي سنة ٢٠٠٤، أيّد المجلس الأوروبي إستراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات (٢٠٠٥ — ٢٠١٢) التي ركّزت على كل من العرض والطلب وعلى التعاون الدولي والبحث والتقييم. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل بشأن المخدرات للفترة ٢٠٠٥ — ٢٠٠٨، ومن خلالها يتم تنفيذ الاستراتيجية.

٣٠ - وفي الختام، قال إن الاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد على التزامه بالمكافحة الدولية للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية فضلاً عن دعمه القوي لأعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن المزيد من التعاون بين مختلف مجالات النشاط يحتاج إلى تحقيق أقصى قدر من الفعالية من الهياكل القائمة واقترح أن يبدأ المجتمع الدولي بالتفكير في كيفية تحسين استراتيجيته لمكافحة المخدرات في الأعمال التمهيدية للدورة الاستثنائية التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرّسة لمشكلة المخدرات العالمية لسنة ٢٠٠٨.

٣١ - **السيد كابوما** (زامبيا): تكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقال إن زيادة تقدُّم وتنوُّع أنشطة الجريمة المنظمة يثيران تحدياً خطيراً أمام المجتمع الدولي. وتنوّه هذه الجماعة مع التقدير بالمساهمات المقدمة من مؤتمرات الأمم المتحدة حيث أنها تُيسر تبادل الآراء وتوصي بخيارات في السياسات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والدولية. وقال إن الجماعة الإنمائية ترحّب بصفة خاصة بمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وتحيط علماً بإعلانها المعتمد.

٣٢ - وأضاف قائلاً إن بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، يعتَبر موضع ترحيب بالغ من جانب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنطقة الأفريقية بوجه عام في ضوء حقيقة أن المجتمعات الفقيرة، وخصوصا تلك الموجودة في البلدان الداخلة في صراع أو في حالات ما بعد انتهاء الصراع، تعتبر قابلة للتأثر بوجه خاص بالاتجار بالأشخاص وتهريبهم. وأضاف أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لديها بروتوكولها الخاص بشأن مراقبة الأسلحة النارية وهي مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي بتقاسم المعلومات وأفضل الممارسات. وتولي الجماعة أهمية كبيرة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقد عقدت عدة حلقات عمل وحلقات دراسية لتحاول توعية الدول الأعضاء وتشجيعها على التصديق على الاتفاقية دون إبطاء.

٣٣ - ومضى قائلاً إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تود أن تؤكد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي لمعاونة البلدان النامية على تنفيذ الاتفاقيات وتدعو الأوساط المانحة والمؤسسات المالية على أن تواصل تقديم تبرعات من أجل توفير المساعدة التقنية.

٣٤ - وفيما يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية، قال إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تنوّه مع الارتياح باستمرار تعزيز التعاون الدولي، وقال إن تقدّماً كبيراً قد أحرز في تحقيق الأهداف التي حددتها لسنة ٢٠٠٨ الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وللمعاونة على الحد من إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، أعدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إطاراً للاستراتيجية بشأن المخدرات يعمل على تعزيز تجميع المعلومات وتبادلها بشأن حالة المخدرات داخل وفيما بين كل دولة عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتتضمن برامج أخرى مبادرات للوقاية تستند إلى الجهود المجتمعية المحلية، وإلى زيادة حملات التوعية ودعم موظفي إنفاذ القوانين. وترحّب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي باجتماع المائدة المستديرة بعنوان ''الجريمة والمخدرات بوصفها عقبات أمام الأمن والتنمية في أفريقيا: تعزيز سيادة القانون'' وامتدحت الجماعة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تعاونه بشأن تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في أفريقيا. وكان من دواعي سرور هذه الجماعة أن المكتب المذكور قد وسّع شبكته بإنشاء مكاتب ميدانية على أرض القارة.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن التدريب ونشر المعلومات وتوفير الخدمات الاستشارية تعتبر عناصر أساسية في مكافحة المخدرات والجريمة. وقد أعاد مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التأكيد على أن يعتبَر المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الآلية الإقليمية للتنسيق لبرامج التدريب المتخصصة لموظفي إنفاذ القوانين الأفارقة. وترى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أنه لو تلقى المعهد عوناً مالياً أكبر من المجتمع الدولي، سيتأتى للمعهد مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ برامج منع الجريمة.

٣٦ - وفي مواجهة التحديات العالمية المتزايدة التي تطرحها جميع أشكال الجريمة والطابع المترابط للأنشطة الإجرامية، ليس من المبالغة التأكيد على أهمية التعاون الدولي في هذا الشأن. وجرى توضيح هذا الأمر الحتمي بكل جلاء في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بعنوان ''عالم أكثر أمناً مسؤوليتنا المشتركة'' (A/59/565) وفي تقرير الأمين العام بعنوان ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005). وقال إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تود أن تعيد التأكيد على التزامها إزاء منع الجريمة، والعدالة الجنائية، ومراقبة المخدرات، وسوف تواصل تقديم دعمها للمجتمع الدولي في جهوده المبذولة لإيجاد حلول دائمة.

٣٧ - **السيد حسين** (باكستان): حث الدول الأعضاء على أن تراعي بكل جدية التزاماتها بمقتضى إعلان بانكوك بشأن جوانب التآزر والتصدي: التحالفات الاستراتيجية في منع الجريمة والعدالة الجنائية. وبالإضافة إلى وجوب تقيُّد الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات يجب أن تعزز الشراكات لمكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة والفساد. وطالب بمزيد من الإجراءات في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية وبذل مزيد من الجهود للحد من وطأة الفقر الذي يلهب نيران الجريمة.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن باكستان خلال السنوات الخمس الماضية قد اتخذت عدداً من الخطوات الهامة لتعزيز جهازها الخاص بالعدالة الجنائية. وتنوي باكستان التصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المستقبل القريب. وقد أنشأت وحدة خاصة في وكالة التحقيقات الاتحادية التابعة لها لمكافحة الاتجار بالأشخاص. كما أُنشئت وحدة جديدة للتعامل مع الجريمة الحاسوبية أيضاً. وقد حقق المكتب الوطني للمساءلة نجاحاً هاماً في الحد من الفساد على المستوى الرفيع وقد استعاد بلايين الروبيات من الأموال المكتسبة بشكل غير مشروع. وقد نظَّم المكتب معتكفاً للتراهة لتوعية الوزراء الحكوميين والمسؤولين الرفيعي المستوى

بالآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية للفساد. وبالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، أصدر المكتب برنامجاً يوفِّر سُبل الوصول إلى العدالة يهدف إلى إصلاح العدالة الجنائية والنُظم النيابية والقضائية والسجون وجعل قوة الشرطة مساءلة وقادرة على الاستجابة. ويولي جدول أعمال المكتب من أجل الإصلاح اهتماماً خاصاً بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مسائل المساعدة القانونية المتبادلة.

٣٩ - وأضاف قائلاً إنه يجب على الاستراتيجيات المتعددة الجوانب على المستويين الوطني والدولي الهادفة إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية أن تشمل برامج القضاء على المحاصيل غير المشروعة وبرامج التنمية البديلة في البلدان المنتجة إلى جانب تدابير تهدف إلى منع ورصد ومراقبة ومعاقبة غسل الأموال، وتمويل الأفعال الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وينبغي أيضاً رصد الأثر السلبي لمشكلة المخدرات على التنمية الاجتماعية — الاقتصادية الطويلة الأجل والمسائل الاجتماعية، مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب على المجتمع الدولي، من خلال الاتفاقات والترتيبات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، أن يقدِّم الدعم المالي والقانوني والتقني للجهود الوطنية المبذولة للحد من الطلب والقضاء على المؤثرات العقلية والسلائف، وتبادل المعلومات بشأن غسل الأموال. وينبغي أن تشمل هذه البرامج تقديم المساعدة إلى بلدان العبور.

٤٠ - وقال إن باكستان تعتبر، بفضل قوة مكافحة المخدرات، بلداً يخلو من الخشخاش. فقد اعترضت القوة أطناناً من الهيروين وغيرها من المخدرات التي كانت تتجه إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. ولعبت باكستان دوراً رائداً في توعية المجتمع الدولي بمشكلة المخدرات في منطقتها وأيّدت الجهود الدولية الرامية إلى وقف تدفق المخدرات إلى الخارج وتدفق المواد الكيميائية السليفة إلى الداخل في هذا الجزء من العالم. وعلى المستوى المحلي، جرى القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة من خلال الجمع بين إنفاذ القوانين ومبادرات التنمية البديلة.

٤١ - وبعد أن أشار إلى مناقشة مسألة الإرهاب في القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥، قال إن الاستراتيجية العالمية التي أعدها الأمين العام لمكافحة الإرهاب تشكِّل أساساً سليماً للمناقشات المقبلة. واختتم قائلاً إن باكستان قدمت مساهمات هامة لمكافحة الإرهاب الدولي بيد أنها في الوقت نفسه تعتقد أن هذه المهمة لا ينبغي أن تصبح ذريعة للقمع والاحتلال والظلم.

٤٢ - **السيد إكسي** (الصين): قال إن الصين بذلت في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين نظامها المحلي الخاص بالعدالة الجنائية، وتعزيز فعالية آلياتها لإنفاذ القوانين وتعزيز التعاون الدولي. ويجري حاليا صياغة تشريعات لمكافحة غسل الأموال؛ وتقوم أجهزة إنفاذ القوانين حالياً باستهداف الجريمة المنظمة والتهريب والجرائم الاقتصادية والعصابات؛ وتعتبر مكافحة الجريمة ذات أولوية عالية في وكالاتها المعنية بمكافحة الفساد. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، وقَّعت الصين ٧١ معاهدة أو بروتوكولاً خاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة مع ٤٧ بلداً، وأهمها ما يتعلق بالمساعدة في مسائل العدالة الجنائية. وقد أبرمت معاهدات لتسليم الفارِّين مع ٢٣ بلداً وتعاونت مع عدد من البلدان بشأن نقل المجرمين المدانين. وقد صدّقت الصين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويقوم المؤتمر الشعبي الوطني لدى الصين باستكمال الشكليات الضرورية اللازمة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقال إن حكومته تأمل في إنشاء آليات للتبادل والتشاور مع البلدان الأخرى بغية تعزيز التعاون الدولي في ميدان العدالة.

٤٣ - وأضاف أن حكومته، لأسباب تاريخية، مهيأة لمواجهة أخطار المخدرات وقد اتخذت منذ فترة طويلة نهجاً

شاملاً إزاء مكافحة المخدرات وهذا يشارك فيه مختلف الوكالات الحكومية وجميع المجتمع الصيني. وتقوم الصين بصياغة قانون لمكافحة المخدرات وقد أحرزت في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً جداً في إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات والحد من الطلب. وفي سنة ٢٠٠٤ وحدها، تصدت الصين لحوالي ٠٠٠ ٩٨ جريمة تتصل بالمخدرات واستولت على ١٠,٨٣ طناً من الهيروين، و ٢,٧٥ طناً من الميتامفيتامين، و٣ ملايين قرص من عقار إكستاسي و ١٦٠ طناً من المواد الكيميائية السليفة. وقد منعت ٥٠٠ ٣ طن من مختلف أنواع الكيماويات السليفة من تصديرها بشكل غير مشروع.

٤٤ - ومضى قائلاً إن حكومته تولي اهتماماً كبيراً للدور الذي يؤديه التعاون في مجال الإنفاذ والمساعدة القانونية في مكافحة جرائم المخدرات عبر الوطنية. وفي سنة ٢٠٠٤، عملت الصين مع الفلبين وماليزيا وتايلند وبلدان مجاورة أخرى للإطباق على عديد من حالات كبيرة النطاق في الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية. وبمقتضى الاتفاقات الثنائية الأطراف لمكافحة المخدرات وفي إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات بشأن التعاون عبر الحدود في مجال إنفاذ قوانين المخدرات، شاركت الصين بالتعاون مع ميانمار ولاوس وتايلند وفييت نام وكمبوديا بشأن المساعدة القانونية ونقل المشتبه بهم. واختتم قائلاً إن حكومته ساهمت بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ يوان لمشاريع التنمية البديلة في المناطق الشمالية من ميانمار ولاوس وقد استضافت حلقة دراسية بشأن التنمية البديلة المتعلقة بالدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٤٥ - **السيد عفيفي** (مصر): قال إن مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في بانكوك، والدورة الرابعة عشرة للجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٥ يعتبران شيئاً حاسماً لمواصلة تطوير فكرة العدالة الجنائية وسيادة القانون وحاسماً لبناء توافق دولي في الآراء بشأن قيم الحرية والقيم المشتركة. ورغم التقدّم المحرز، فإن الكثير لا يزال يتعين القيام به من حيث تبادل الخبرات والمعلومات على المستوى الدولي ودعم نُظم العدالة في البلدان النامية التي تواجه تحديات اقتصادية ضخمة وغيرها من التحديات. وقال إن بناء القدرات على المستوى الإقليمي يعتبر هاماً بالمثل.

٤٦ - وأكد على وجه الخصوص الحاجة إلى توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للأداء الفعّال لسير أعمال المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وأضاف قائلاً إن مصر تولي أهمية خاصة لمنع الجريمة داخل إطار سياستها الوطنية لتعزيز الاستقرار والسلام لجميع شعبها. وقد سعت مصر، عن طريق كياناتها الحكومية ودستورها وقوانينها وقيمها الدينية والثقافية ونظام عدالة محايد ومستقل تماما، إلى التأكيد على سيادة العدالة وصدارة القانون. وقد صاغت تشريعات لمكافحة الجريمة وأطلقت برامج لإعادة تأهيل المجرمين وإدماجهم في العناصر المنتجة والفعّالة في المجتمع، ولتوفير الحماية للأطفال المتهمين بارتكاب الجرائم، والذين لا تعتبرهم كأحداث منحرفين. وعلى المستوى الدولي، شاركت مصر في جميع المؤتمرات ذات الصلة وهي تنفذ بفعالية اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة.

٤٧ - ومضى قائلاً إن الهجمات الإرهابية التي حدثت في أنحاء من العالم في السنة الماضية وخصوصاً في شرم الشيخ وفي الآونة الأخيرة في بالي، أظهرت مدى الصلة الوثيقة بين منع الإرهاب ومكافحة الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى، أن يستجمع الإرادة السياسية لمواجهة هذه التحديات ولمكافحة الإرهاب في جميع الجبهات. وفي هذا الصدد، فإنه يدعو إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة منع الجريمة والعدالة

الجنائية ومركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية. وأعرب عن أمله في أن تقدِّم المقترحات بهذا المعنى إلى الجمعية العامة في اجتماعها الرفيع المستوى القادم بشأن مكافحة الإرهاب.

٤٨ - ومضى قائلاً إن مصر قد درست بالتفصيل تقرير الأمين العام بشأن التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/60/130) وهي ترحّب على وجه الخصوص بما ورد فيه من توصيات بشأن تحقيق الأهداف المقررة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وتؤيد مصر التوصية بشأن إدماج هذه المنجزات بإزالة العقبات القائمة الإجرائية واللوجستية والتقنية. ويلزم وجود رؤية عالمية للتصدي لمشكلة تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً؛ ويجب تحليل جذورها الأساسية من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي.

٤٩ - ومضى قائلاً إنه من المعروف بالفعل أن مصر تؤدي دوراً حيوياً على المستويين الدولي والإقليمي في مجال مكافحة المخدرات. وقد أصبحت واحدة من أولى البلدان التي انضمت إلى مختلف الاتفاقيات الدولية، ابتداءً من اتفاقية الأفيون الدولية التي أبرمت في لاهاي، وقد شاركت في أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات. واختتم قائلاً إن مجلسها القومي المعني بمكافحة المخدرات يتعاون مع المكتب الإقليمي التابع للأمم المتحدة الموجود في القاهرة. ونظراً لأن الظاهرة العالمية التي تناقشها اللجنة لا تقتصر على بلد محدَّد أو منطقة محدَّدة، يعتبر التعاون الدولي الفعّال في غاية الأهمية لنجاح الجهود الوطنية لمكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب بجميع أشكاله.

٥٠ - **السيد هاشيزيوم** (اليابان): قال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي تؤيد اليابان أعماله تأييداً قويا، لا يمكن أن يُنفِّذ ولايته بشكل كامل ما لم تتحسّن الثقة من جانب المانحين. ولبلوغ هذه الغاية، يجب أن تنشئ نظاماً للإدارة قابلاً للمساءلة ويتسم بالشفافية، بما في ذلك خطة تنظيمية إستراتيجية ذات برنامج عمل دقيق وإعداد تقارير سنوية موجزة وشاملة عن مواردها المالية وأنشطتها.

٥١ - وأضاف قائلاً إن وفده يرحب بالنفاذ الفوري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهو يتخذ الإجراءات من أجل سرعة إنهاء الشكليات اللازمة للتصديق عليها إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة.

٥٢ - وامتدح الأعمال التي أنجزها مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في نيسان/أبريل وأعرب عن تأييده لإعلان بانكوك. وأثناء انعقاد المؤتمر، عقد معهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأوسط لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وهو معهد إقليمي تابع للأمم المتحدة يوجد مقره في طوكيو، حلقة عمل حول التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة الاقتصادية. وقال إن حكومته عقدت العزم الأكيد على مواصلة تقديم الدعم للمعهد المذكور ولأنشطته.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن اليابان اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ خطة عمل للتدابير الرامية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتقوم خطة العمل على الأعمدة الثلاثة التالية: منع الاتجار بالأشخاص (بما في ذلك المعايير المنقّحة المتعلقة بتأشيرات دخول ''الفنّانين الترفيهيين''، والقضاء على الاتجار بالأشخاص بعدة طرق من بينها تجريم هذا في قانون العقوبات وحماية ضحايا الاتجار. وقامت وفود يابانية أيضا بزيارة ما مجموعه ثمانية بلدان بهدف منع الاتجار بالأشخاص وتبادل المعلومات مع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية.

٥٤ - وأوضح أن اليابان تؤيد بشكل متناسق برامج وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصاً من خلال مساهماته السنوية في صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وفي السنوات الأخيرة، شهدت اليابان زيادة سريعة في تعاطي المنشطات الأمفيتامينية مثل الميتامفيتامين والميثيلين دايوكسي ميتامفيتامين (إكستاسي). ولهذا، يتبع اليابان سياسة عدم التسامح الكامل إزاء أي شكل من تعاطي المخدرات، الذي يحظره القانون بصرامة ويعاقِب عليه بشدة. ونتيجة لذلك، حدث نقصان في عدد مدمني الهيروين. واليابان مهتمة باتباع منهج ''الحد من الأذى''، ذلك لأنها تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المجتمع الدولي يجب أن يستهدف الحد من الطلب على المخدرات.

٥٥ - ومضى قائلاً إن وفده يطالب باتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة المخدرات الاصطناعية التي يمكن، على خلاف المخدرات التقليدية إنتاجها في أي مكان. وأعرب عن قلق بالغ إزاء عدم خضوع كثير من هذه المخدرات والسلائف للاتفاقيات الدولية وأكد على أهمية تبادل المعلومات بشأنها بغية إعداد تدابير مضادة فعّالة على نطاق دولي. وأشار إلى أن قراراً بهذا المعنى قُدِّم إلى لجنة المخدرات في وقت سابق في هذه السنة واعتُمد بتوافق الآراء.

٥٦ - واختتم قائلاً إن اليابان تؤيد نهجاً خاصاً ''بالأمن البشري'' لمكافحة الجريمة الدولية ومشكلة المخدرات وهي تأمل في أن يتم تعميم هذا المفهوم في نهاية الأمر في صلب أعمال الأمم المتحدة.

٥٧ - **السيد كايو تينت سوي** (ميانمار): قال إنه يشعر بالتفاؤل بسبب الاتجاه النازل عموماً في زراعة خشخاش الأفيون غير المشروع وشجيرة الكوكا منذ انعقاد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. ووفقاً لتقرير المخدرات في العالم الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، انخفضت زراعة خشخاش الأفيون في ميانمار بنسبة ٧٣ في المائة في الفترة ما بين سنة ١٩٩٦ وسنة ٢٠٠٤، في حين أن حكومة الولايات المتحدة ذكرت أن زراعة الخشخاش في ميانمار قد انخفضت بنسبة ٣٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وحدها. وعلى مدى ثماني سنوات، انخفضت الزراعة بنسبة ٨٨ في المائة، أي من ٥٦٠ ٢ طناً إلى ما يقدَّر بحوالي ٢٩٢ طناً. ويرجع نجاح ميانمار في مكافحة المخدرات غير المشروعة إلى الإرادة السياسية وإجراءات محدَّدة في مجالات المنع والتشريع والإنفاذ. كما أن التنمية البديلة والتعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية كانت أيضاً من العوامل الحاسمة في هذا الشأن. وقد أُعطي زارعو خشخاش الأفيون الذين يقدّمون بذور الخشخاش عن طواعية إلى السلطات دعم يتعلق بالمحاصيل النقدية البديلة في إطار مشروع المصير الجديد الذي استُهل في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وقد وقّعت ميانمار أيضاً على مذكرات تفاهم مع البلدان المجاورة بشأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة المخدرات. وفي مجال الحد من الطلب، اتخذت الحكومة تدابير لتوفير العلاج وبرامج إعادة التأهيل وحملات تثقيفية للطلاب ولعامة الجمهور.

٥٨ - ومضى قائلاً إن ميانمار تعالج مسألة الاتجار بالأشخاص من خلال التشريعات الوطنية، وخطة عمل وطنية وتعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. وقد انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وصدر في أيلول/سبتمبر قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص جرت صياغته وفقاً للاتفاقية. وعلى المستوى الإقليمي، جرى التوقيع في يانغون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ على المبادرة الوزارية المنسّقة لحوض نهر الميكونغ. وشاركت ميانمار أيضاً في عملية بالي. وقد اعتمدت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلان الرابطة

لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وخصوصاً النساء والأطفال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٥٩ - **السيد العنيزي** (الكويت): قال إن الكويت أصبح دولة طرفاً في عدد من الاتفاقيات الدولية المعنية بالمخدرات بسبب ما يتمتع به من وعي بالأثر الاجتماعي والاقتصادي للمخدرات. وأضاف أن القطاع الخاص والمجتمع المدني ساهما أيضاً في سبيل مكافحة المخدرات، حيث ساهم القطاع الخاص في تمويل مركز كويتي لإعادة التأهيل في مجال المخدرات، وساهم المجتمع المدني في شن حملات إعلامية تركِّز على توعية أولئك في المدارس والجامعات والمساجد بشأن أخطار المخدرات.

٦٠ - ووفقاً لقرار تشريعي بشأن غسل الأموال، أنشئت وحدة استخبارات مالية داخل البنك المركزي للكويت وأسندت إليها مسؤولية وطنية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أصدر البنك عدداً من القرارات لمنع ومكافحة غسل الأموال. كما أن الكويت بصدد التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٦١ - واختتم قائلاً إن الوثيقة الختامية للقمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ تسلّم بأن المخدرات تشكّل تهديداً خطيراً للبشرية، وهي تتطلب تصدياً دولياً جماعياً. وفي هذا الصدد، أكد على أهمية تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتعزيز قدرته على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٦٢ - **السيدة براون** (جامايكا): تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فقالت إن جهود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لمواجهة التحديات المتزايدة التي تطرحها الجريمة عبر الوطنية لا تزال تعرقلها قلة الموارد المالية والبشرية. ولهذا ترحب هذه الدول بتوصيات المؤتمر فيما يتعلق باستمرار توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية، وخصوصاً بهدف تعزيز قدرتها على منع الجريمة بما في ذلك الجرائم الاقتصادية والمالية. وهي ترحّب أيضاً بالتوصية بضرورة أن يوفر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية والتدريب إلى الدول ليتسنى لها التصدي للجرائم ذات الصلة بالحاسوب وتبادل المعلومات والبحوث لمكافحة هذه الجريمة.

٦٣ - ومضى قائلاً إن دول الجماعة الكاريبية على وعي جيد بمسؤولياتها الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز وتنفيذ خريطة الطريق الواردة في إعلان بانكوك وهي تقدِّر التصميم الواضح الوارد في الإعلان على تعزيز وزيادة التعاون الدولي بشأن منع الجريمة من خلال توفير المساعدة التقنية وتعزيز الجهاز المؤسسي من أجل صيانة العدالة الجنائية وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، تنوّه دول الجماعة الكاريبية بما حدث مؤخراً من موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تؤيد الأمم المتحدة إعلان بانكوك وتدعو الحكومات إلى النظر في إصدار تشريعات وتوجيهات سياساتية ومواد تدريب استناداً إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات من أجل التنفيذ الفعلي للإعلان.

٦٤ - وأضاف قائلاً إن دول الجماعة الكاريبية تشعر بالتفاؤل بسبب تقرير الأمين العام عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (A/60/131) وهي تدعم المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق قاعدة البرنامج بشأن المانحين وتوجيه المساعدة التقنية المحسّنة إلى المنطقة. وترحّب هذه الدول باستعراض الأمين العام للجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الدول على التصديق وتنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة. كما ترحّب هذه الدول بما حدث مؤخراً من إنفاذ بروتوكول الأسلحة النارية الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٦٥ - ومضى قائلاً إن عدداً من دول الجماعة الكاريبية وقّع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتدرس بلدان أخرى القيام بذلك. وتؤيد دول الجماعة الكاريبية الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئات المختصة الأخرى للتشجيع على التصديق على الاتفاقية والتبكير في دخولها حيِّز النفاذ.

٦٦ - واستطرد قائلاً إن معظم دول الجماعة الكاريبية، رغم تزايد التنسيق والتعاون بشأن الضوابط الخاصة بالمخدرات في المنطقة، تتطلب مزيداً من الموارد والمساعدة التقنية لإنشاء تدابير تشريعية وتنفيذ برامجها والتزاماتها الدولية بشكل كامل فيما يتعلق بالمراقبة الطويلة الأجل للمخدرات غير المشروعة والاتجار بالمخدرات. ومع ذلك، فإن دول الجماعة الكاريبية تشارك في المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف لمكافحة الجريمة والمخدرات.

٦٧ - ونوّه بأن الجماعة الكاريبية أنشأت وكالة تنفيذ تتعلق بالجريمة والأمن، وهي تعمل كمركز قيادي من أجل البحوث والتقييم والرصد وإعداد المشاريع وتنفيذها ومركزة المعلومات ونشرها. كما تضطلع فرقة عمل إقليمية معنية بالجريمة والأمن أيضاً بمراجعة شاملة لبرامج حماية العدالة.

٦٨ - واختتم قائلاً إن أمانة الجماعة الكاريبية وفرقة العمل الإقليمية المعنية بالجريمة والأمن بدأتا التعاون مع جامعة جزر الهند الغربية بشأن إجراء دراسة مشتركة لتقييم الأثر السلبي للعدد المتزايد من المرحّلين المجرمين الذين عادوا مؤخراً إلى دول الجماعة الكاريبية. ونتائج هذه الدراسة سوف تساعد الدول على تحديد مزيد من المبادرات التي ينبغي اعتمادها لمعالجة شواغلها الخاصة بالأمن والشواغل الأخرى.

٦٩ - **السيد دابكيوناس** (بيلاروس): تكلم بالنيابة عن رابطة الدول المستقلة، فرحّب بما تحقق من نجاح في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وقال إن إعلان بانكوك يعتَبر صكاً سياسياً هاماً في هذا المجال. وعلى مدى السنوات الخمس التالية، سوف يصلح هذا الإعلان كاستراتيجية عالمية لمنع الجريمة إلى جانب مبدأ توجيهي مفيد من أجل إنشاء معايير دولية. وقال إن معظم القضايا التي أثارها الإعلان في مجال الجريمة والعدالة الجنائية تتماشى مع المهام التي حددتها بلدان رابطة الدول المستقلة في برنامجها المشترك بين الدول والخاص بالتدابير المشتركة لمكافحة الجريمة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

٧٠ - ومضى قائلاً إن بلدان رابطة الدول المستقلة سوف توسِّع نطاق تعاونها، وخصوصاً من خلال مكتبها الخاص بالتنسيق ومركزها لمكافحة الإرهاب، بغية مكافحة أخطر نوعين من الجريمة في المنطقة. وقال إن الوثيقة الختامية الصادرة من القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ قد أكدت على الإرادة السياسية لزعماء العالم بما في ذلك زعماء بلدان رابطة الدول المستقلة، لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال الجهود الجماعية، وتحقيقاً لهذه الغاية، لتعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٧١ - وأضاف قائلاً إنه يرحّب بما حدث مؤخراً من تعزيز الأساس القانوني الدولي للتعاون في مكافحة الجريمة، وخصوصاً بدء نفاذ بروتوكول الأسلحة النارية الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وإضافة إلى المشاركة في هذه الصكوك، وقّع أكثر من نصف بلدان رابطة الدول المستقلة على الاتفاقية الدولية الجديدة لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي كانت مبادرة من الاتحاد الروسي.

٧٢ - ومضى قائلاً إن بلدان رابطة الدول المستقلة تقف مستعدة لتطوير أي شكل من أشكال التعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بمجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتأمل هذه البلدان في مزيد من التعاون الوثيق بشأن

المخدرات والجريمة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وكثير منها يتطلب مساعدة تقنية للحد من الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

٧٣ - وأوضح أن كثيراً من بلدان رابطة الدول المستقلة اعتمدت برامج وطنية خاصة لمنع وقمع الهجرة غير المشروعة والاتجار بالأشخاص وتجارة الأسلحة عبر الحدود. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، أقرّ مجلس رؤساء حكومات رابطة الدول المستقلة برامج للتعاون تتعلق بالفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ لمكافحة الهجرة غير المشروعة والإرهاب وغير ذلك من أشكال التطرف العنيف. وتعمل بلدان رابطة الدول المستقلة باستمرار على تحسين الأساس التعاهدي والقانوني لمكافحة الهجرة غير المشروعة وغسل الأموال والاختطاف والاتجار بالأشخاص والتجارة بالأسلحة غير المشروعة وغير ذلك من الجرائم. وهذه الدول تشارك بنشاط حالياً في إعداد معاهدة لمكافحة إضفاء الطابع الرسمي على الأموال غير المشروعة (غسل الأموال) وتمويل الإرهاب، وإبرام اتفاقات بشأن التعاون لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة والذخائر والمتفجرات وإبرام اتفاقات بشأن التعاون لمكافحة الاختطاف والاتجار بالأشخاص أو بأعضائهم وأنسجتهم من أجل نقل هذه الأعضاء والأنسجة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اعتمد مجلس رؤساء حكومات رابطة الدول المستقلة أيضاً اتفاقاً بشأن التعاون لمكافحة الاحتيال الضريبي، والذي وقّع عليه بالفعل عدد من بلدان رابطة الدول المستقلة.

٧٤ - **السيد موتشيمي** (كينيا): قال إن الجريمة عبر الوطنية لا تزال تشكل تهديداً عالمياً خطيراً ولا يمكن التهوين من آثارها السلبية. وليس هناك أي بلد حصين من الجريمة عبر الوطنية التي تقوّض أية توقّعات من أجل مجتمعات مستقرة ومنتعشة اقتصادياً، كما أنها تهدد السلامة والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٧٥ - وقال إن كينيا تشعر بالتفاؤل بسبب التزام الأمم المتحدة للتصدي للجريمة عبر الوطنية من خلال إعداد صكوك مختصة في هذا الشأن. وتوفير المساعدة التقنية وتبادل الخبرات. وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المعقود مؤخراً في بانكوك قد أظهر عزم المجتمع الدولي على العمل بشكل جماعي للقضاء على الجريمة عبر الوطنية، وأتاح فرصة حاسمة للمجتمع الدولي لتبادل الآراء والخبرات. وأضاف إن وفده يؤيد تأييداً كاملاً إعلان بانكوك الذي يرسي الأساس لما يقوم به المجتمع الدولي من عمل في المستقبل لتعزيز جهود التنسيق والتعاون على المستوى الدولي بغية منع ومكافحة الجريمة.

٧٦ - ومضى قائلاً إنه يحث تلك الدول التي لم تصبح أطرافاً بعد في بروتوكول الأسلحة النارية الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الأخرى الملحقة بها والمعاهدات الثلاث عشرة المتصلة بالإرهاب أن تبادر إلى ذلك. فمثل هذا الإجراء سوف ييسر تنفيذ هذه الصكوك على المستوى العالمي ويعزز الجهود الدولية للتخلص من عالم الجريمة عبر الوطنية.

٧٧ - واستطرد قائلاً إن كينيا تنوّه بالدور الهام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إمداد الدول الأعضاء بالمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية وغيرها من أشكال المساعدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأضاف أنه يقدِّر بشكل خاص المساعدة التقنية المتلقاة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتطوير وتعزيز سياسات وتدابير مكافحة الفساد. وقال إنه مما يسره أيضاً أن ينوّه بأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وضع ضمن أولوياته تقديم المساعدة في تدريب موظفي إنفاذ القوانين وتدريب المحقّقين وأعضاء النيابة

والقضاة بهدف تعزيز إنفاذ القوانين وتعزيز التعاون الدولي والتعاون عبر الحدود.

٧٨ - وفي حين يرحّب وفده بأن قاعدة المانحين التي أعدها برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لا تزال تكبر ويتسع نطاقها، يهيب وفده بهذه البلدان القادرة على أن تفعل ذلك أن تعزّز تبرعاتها للسماح للبرنامج بمزيد من المرونة للاستجابة للطلبات المتزايدة التماساً للمساعدة التقنية.

٧٩ - وعلى الصعيد المحلي، فإن الحكومة الكينية، بدعم من مؤسسات التمويل الدولية، تضطلع بإصلاحات على نطاق القطاعات لتعزيز الإدارة الرشيدة، وإقامة العدالة وحماية حقوق الإنسان. وقد أُنشئت الهيئة الكينية لمكافحة الفساد التي تشمل الولاية المسندة إليها التحقيق في قضايا الفساد، وهي الآن تباشر مهامها تماما. وقد أُنشئت محاكم خاصة لملاحقة قضايا الفساد وعديد منها قيد النظر الآن. كما أن الوكالة الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات إنما هي وكالة حكومية أُنشئت لتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات على نطاق البلد. وتضطلع هذه الوكالة بحملات لتوعية الجماهير وإعداد استراتيجيات للحد من الطلب. ويختتم قائلاً إنه توجد الآن وحدة للشرطة لمكافحة المخدرات. وجرى إعداد مشروع الصيغة النهائية لتشريع بشأن غسل الأموال وهو ينتظر مناقشته في البرلمان. وأُنشئت أيضاً وحدة متخصصة للملاحقة القضائية في مكتب النائب العام لملاحقة قضايا الإرهاب وغسل الأموال وللتصدي لمصادرة الأصول المتأتية من الأنشطة الإرهابية.

٨٠ - **السيد سالوف** (الاتحاد الروسي): قال إن العولمة والتقدّم التقني قد ساعدا على زيادة المتناوَل الجغرافي للجماعات الإجرامية وأتاحا لها استخدام مزيد من الوسائل الإجرامية الفعّالة. فالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات أتاحا آليات داعمة للجماعات الإرهابية وجعلا من الأصعب على الدول أن تتصدى للمسائل العاجلة الخاصة بالأمن والتنمية. وأضاف إن الاتحاد الروسي يؤيد تأييداً تاماً الاستنتاجات التي وردت في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ بشأن الحاجة إلى زيادة شاملة في التدابير الجماعية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. فالخطر العالمي الجديد لا يمكن مواجهته بفعالية إلا من خلال تنفيذ إستراتيجية متكاملة تعدها الأمم المتحدة استناداً إلى القانون الدولي.

٨١ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الروسي ينظر بعين التقرير البالغ لقيمة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المعقود في بانكوك، وهو يؤيد المبادئ والأهداف المبيَّنة في إعلان بانكوك، ويولي أهمية خاصة للتدابير الرامية إلى تعزيز الأساس القانوني الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة. وفي هذا الخصوص، فإن الاتحاد الروسي يؤيد عملية زيادة عدد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة. وهو يؤيد أيضاً الدعوة إلى أن تنفِّذ الدول هذه الصكوك تنفيذاً دونما تضارب.

٨٢ - ومضى قائلاً إن قرب بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاق الثنائي النموذجي بشأن تقاسم المتحصلات المصادَرة المتأتية من الجريمة أو الممتلكات إنما توفّر أساساً لإنشاء معايير دولية شاملة في مجال الجريمة عبر الوطنية. وفي هذا الخصوص، يؤيد الاتحاد الروسي الجهود المبذولة لمواصلة تطوير برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ويهدف إلى مواصلة التعاون الوثيق في هذا المجال بما في ذلك عن طريق التعاون الإقليمي والدولي.

٨٣ - وقال إن الاتحاد الروسي ملتزم التزاماً صارماً بقرارات الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وهو ينادي بانتظام بمواصلة تدعيم التعاون الدولي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحة إساءة استعمال المخدرات

تحت إشراف الأمم المتحدة. واستدرك قائلاً إن المجتمع الدولي، رغم الجهود التي بذلها، لم يمنع إنتاج الهيروين في أفغانستان. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متجددة لإعداد وتنفيذ إستراتيجية دولية متكاملة، بالتعاون مع السلطات الأفغانية، لإنشاء هيكل أساسي يُركن إليه لمكافحة المخدرات في أفغانستان ولتعزيز حزام الأمن لمكافحة المخدرات على طول حدود ذلك البلد. واختتم قائلاً إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عليه دور مركزي يؤديه في تنسيق هذه الجهود، ويولي وفده أيضاً أهمية خاصة لمواصلة تطوير عملية باريس في هذا المجال. ويتطلب الأمر أيضاً اتخاذ تدابير وقائية فعّالة ومناسبة التوقيت من جانب المجتمع الدولي لمكافحة التدفق المتزايد للمخدرات الاصطناعية من أوروبا إلى الاتحاد الروسي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.